



انعكاس تقلبات أسعار النفط على توجهات السياسة المالية في الجزائر في

الفترة 2000-2016

Reflection of oil price changes on fiscal policy orientations in Algeria during (2000-2016)

د/مسيعد مريم

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر

m.messiad@univ-skikda.dz

تاريخ القبول: 2018/5/01

تاريخ الاستلام: 2018/4/15

ملخص :

تتضمن هذه الورقة البحثية دراسة توجهات السياسة المالية في الجزائر بشقيها الإيرادي والإنفاقي مركزين في ذلك على علاقة تغير طبيعة هذه السياسة بتقلبات أسعار النفط العالمية، من خلال وصف وتحليل تطور كل من سعر النفط وأدوات السياسة المالية في الجزائر لفترة لدراسة، تبين أن توجه السياسة المالية للجزائر يفرضه سعر النفط في السوق الدولية. لهذا أصبح من الضروري عادة توجيه الاتفاق الحكومي نحو قطاعات جديدة قد تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري أمام الأزمات المالية المختلفة.

الكلمات المفتاحية:

سياسة مالية، اقتصاد جزائري، سعر البترول، إنفاق حكومي، أداء الاقتصادي.

تصنيف JEL E62

Abstract :

This paper is a study of the trends of the fiscal policy in Algeria, with its two sides the incomes and expenses. We focus through this study on the relationship between the changing nature of this policy, and vice versa the fluctuation of international oil prices. This paper is based on the description and analysis of the evolution of both the price of oil and the instruments of fiscal policy in Algeria in the period 2000-2016. This period witnessed an expansionary fiscal policy -as oil prices were high. It also witnessed contraction and decline in spending while oil revenues declined. It is therefore necessary to reorient government spending towards new sectors of the macro indicators of the economy in the face of various financial crises.

Key words: fiscal policy, Algerian economy, Oil price, Government spending, economic performance.

JEL classification:E62

مقدمة.

إن متابعة مسار السياسة المالية في الجزائر والمعرفة بتفاصيلها يؤدي إلى ملاحظة عدم فاعليتها في التصدي للتقلبات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري، فأهم المشاكل والعقبات التي واجهت السياسة المالية والتي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي الاعتماد المطلق في تمويل الموازنة على الربح النفطي دونما السعي نحو تنويع الهيكل الإيرادي من أجل تغطية النفقات.

هذا ما يستدعي الإلحاح على دور التدخل الحكومي الفعال ويحدث ذلك من خلال البحث عن أنجع الوسائل الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية على المدى الطويل ومن أهم هذه الوسائل السياسة المالية بحيث يجب العمل على إعادة توجيه الإنفاق الحكومي في سبيل البحث عن فرص جديدة لخلق الثروة وبالتالي مصادر إيراداته جديدة.

فقد ثبت أنّ الاقتصاد الجزائري عاش فترة انتعاش جزاء ارتفاع أسعار البترول لكن هذا الانتعاش لم يستمر. فعلى الرغم من أنّ الجزائر من بين الدول التي تمكّنت من تخطّي الأزمة المالية لسنة 2008 بسبب استفادتها من ارتفاع سعر البترول في السنوات السابقة للأزمة، لكن الأزمة المالية الراهنة، و التي تسبب فيها الانخفاض الهائل لسعر البترول من النفط منذ سنة 2014، لم تكن في صالح أغلب الدول التي تعتمد في صادراتها على الصادرات النفطية وتمثل الجباية البترولية من أكبر إيرادات الدولة الجزائرية التي تموّل بها معظم نفقاتها المسطرة. إن هذه الأزمة وتوالي الأزمات أكّد على ضرورة تنويع الاقتصاد ووضّح خطأ التبعية إلى منتج لا يمكن للدولة التحكم في سعره.

■ إشكالية البحث: إنّ توالي الأزمات المالية المرتبطة بتطايّر أسعار النفط

وارتباط الاقتصاد الجزائري بالربح البترولي هو ما يفتح المجال أمام العديد من الباحثين لطرح الإشكالية التالية التي تتمحور حولها هذه الدراسة:

ما مدى انعكاس تقلبات أسعار النفط على توجهات السياسة المالية في الجزائر؟

▪ **فرضية البحث:** للإجابة على الإشكالية المطروحة تحاول هذه الورقة البحثية اختبار الفرضية التالية:

توجد علاقة دالة إحصائية بين تغيّرات أسعار النفط وتغيّرات السياسة المالية.

▪ **المنهج المعتمد:** للإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي بغرض تحليل معطيات السياسة المالية ومعطيات تقلّبات أسعار النفط عالميا وتحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري من خلال استعمال مربع كالدور السحري في التحليل.

▪ **مبررات اختيار الموضوع:** من بين الأسباب التي استدعتنا لتناول هذا الموضوع:

- أهمية الوقوف عند ريعية الاقتصاد الجزائري والاستغلال الجيد لعوائد الطاقة النفطية.
- أهمية أدوات السياسة المالية، بالأخص في وقتنا الراهن في إطار الأزمة المالية الراهنة.

▪ **هيكل البحث:** قسّمت الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية :

1. تطور أسعار النفط للفترة (2000-2016).

2. أدوات السياسة المالية أمام تغيّرات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)

3. مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري أمام توجهات السياسة المالية.

1. **تطور أسعار النفط للفترة (2000-2016):**

شهدت أسعار النفط تذبذبات كثيرة قبل سنة 2000 نتيجة عدّة أزمات أهمها أزمة حرب الخليج الثانية أين ارتفعت أسعار البترول لتتخفّض مجدّداً و تصل إلى مستويات أدنى جزاء أزمة 1998 و اختلال في العرض و الطلب. و منذ سنة 1999م انتعشت أسعار معظم الخامات النفطية ويعود ذلك للأسباب التالية:

- بدأت منظمة OPEC بسلسلة من التخفيضات كان أهمها مارس 1999م قدر بـ 1.7 مليون برميل في اليوم، مما أوقف التدهور بفضل احترام معظم دول الأوبك للقرار.

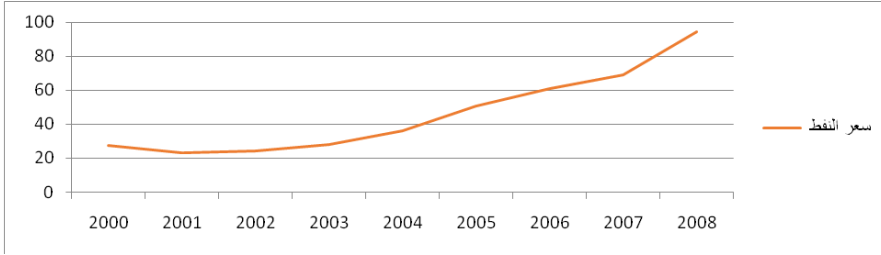
- تزايد الطلب الآسيوي على النفط .

- تقليص الإنتاج من قبل الدول غير الأعضاء في الأوبك.

ومن خلال الشكل الموالي نوضح التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة

2008-2000

شكل 1: التطور التاريخي لأسعار النفط (2008-2000)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المتاحة على الموقع:

- [data-graphs/40.htm/http://www.opec.org/opec-web/en](http://www.opec.org/opec-web/en/data-graphs/40.htm)

إن الشكل السابق يبين أنّ الفترة 2008-2000 تميزت بعودة أسعار النفط إلى الارتفاع بداية من سنة 2000 لينتقل السعر إلى 27.6 دولار أمريكي للبرميل.

شهدت ذات الفترة اختلالا في توازن العرض والطلب في السوق النفطي مما أدى إلى تطور الأسعار بشكل كبير في اتجاه تصاعدي، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل:

- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المصحوبة بارتفاع الطلب على المواد النفطية، ومن ناحية أخرى توسع العرض بسرعة أقل من توسع الطلب بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من العراقيل المؤقتة أو الدائمة التي منعت تدفق النفط، كالعقدان الأمريكي على العراق، الاضطرابات في نيجيريا، الدمار الذي أحدثته أعاصير كاترينا و ريتا في خليج المكسيك، وفيما يلي تلخيص لأبرز الأحداث التي كان لها بالغ الأثر على أسعار النفط :

• أزمة 11 سبتمبر 2001م في و.م.أ: كان لها أثر سلبي على أسعار النفط لعدة شهور نتيجة لدهور معدل النمو الاقتصادي وما نتج عنه من انخفاض

حاد في الطلب على النفط ليصل إلى 120 ألف برميل يوميا سنة 2001 وحسب ما هو مبين في الشكل أعلاه فقد انتقل متوسط أسعار النفط من 27.6 دولار سنة 2000 إلى 23.12 دولار سنة 2001.

• **أزمة حرب العراق 2003:** بالإضافة إلى ضربات فنزويلا شكل اجتياح الولايات المتحدة الأمريكية لدولة العراق صدمة سلبية في جانب العرض النفطي مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام عند نهاية مارس 2003 إلى مستويات قياسية.

وبدأت أسعار النفط تسجل ارتفاعا متواصلا غير مسبوق، حيث قفزت الأسعار سنة 2004 إلى 36.05 دولار بسبب الأحداث التالية: (نبيل زغبى، 2012)

- الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي المرتفع مقابل العملات الرئيسية الأخرى ساهم في ارتفاع الوقود.

- التوتر السياسي في الشرق الأوسط والطلب المرتفع على النفط الخام من قبل دول شرق آسيا (الصين) والشرق الأوسط.

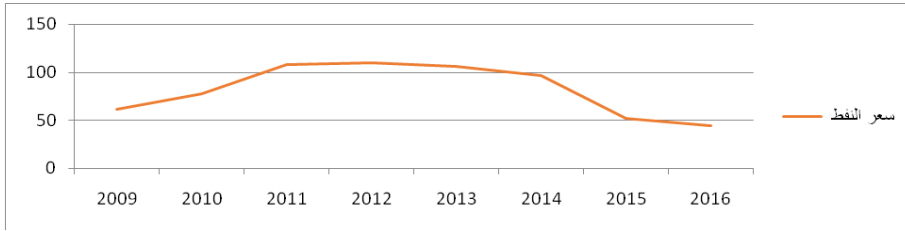
- توقف روسيا عن الإنتاج بسبب خلاف الحكومة الروسية مع شركة YUKOS النفطية وخلال السنتين 2005 و 2006 واصلت الأسعار مسارها التصاعدي متجاوزة 60 دولار.

- وفي سنة 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 69.8 دولار للبرميل في سنة 2007 و 94.45 دولار للبرميل سنة 2008.

• **الأزمة المالية العالمية 2008:** في 2008 انفجرت الأزمة المصرفية التي تبعها ولأكثر من سنة اضطراب مالي حاد تسبب في إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية في الـ و.م.أ و أوروبا والدول النامية، ومع تحول أزمة الرهن العقاري إلى أزمة ائتمان، فالأزمة المالية العالمية أدت إلى تفاقم الكساد الحاصل وقد انعكست هذه الأزمة على السوق النفطي، فمع بداية 2008 تخطت الأسعار هذه الأزمة في شهر مارس الـ

100 دولار للمرة الأولى لتواصل بعد ذلك الارتفاع إلى أعلى مستوياتها في التاريخ في شهر جويلية من سنة 2008 حيث بلغ حوالي 148.28 دولار للبرميل، لكنه سرعان ما اتجهت الأسعار نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف الناشئة من الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري وفي 5 ديسمبر 2008 بلغ سعر البرميل 40.14 دولار وبالتالي أثرت الأزمة المالية العالمية سلبا على أسعار النفط، حيث أدت أزمة النفط بأسعار النفط إلى فقدان حوالي ثلثي قيمتها. (ادريس أميرة، 2016)

شكل 2: تطور سعر النفط للفترة (2009-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:

<http://www.opec.org/opec-web/en-data-graphs/40.htm>

خلال الفترة (2009-2010): مسّ أسعار النفط انخفاض كبير خلال سنة 2009م حيث بلغ متوسط سعر النفط 61 دولار، إضافة إلى استمرار الطلب في آسيا هذا ما سمح للأسعار بالارتفاع مرة أخرى واستمر هذا الارتفاع حتى بلغ متوسط سعر النفط خلال سنة 2010 حوالي 77.45 دولار للبرميل.

- شهدت سنة 2011 جملة من الاضطرابات السياسية والمناخية التي أثّرت بدورها على نشاط السوق النفطية، حيث أدت هذه الاضطرابات إلى خلق فجوة بين الطلب والعرض ما أدى إلى نمو أسعار النفط مقارنة بسنة 2010 بحوالي 28% حيث بلغ متوسط أسعار النفط 107.46 دولار خلال سنة 2011 ويعود ذلك لارتفاع الطلب النفطي العالمي نتيجة العودة القوية إلى الحالة الطبيعية الدورية لإنتاج والتجارية الصناعية العالمية والتي لم تكن متوقعة أبدا، خاصة بعد الأزمة التي

ضربت الاقتصاديات المتقدمة خصوصا الو.م.أ بالإضافة إلى الديون السياسية ومشاكل القطاع البنكي في منطقة اليورو التي كانت أشد من المتوقع.

- وخلال سنوات 2012، 2013، 2014، عرفت أسعار النفط حالة استقرار حيث بلغ متوسط الأسعار في سنة 2012 بـ 109.45 دولار للبرميل، وفي سنة 2013 قدر بـ 105.87 حيث تناقص بشكل طفيف في هذه السنة أما في سنة 2014 فأخذ قيمة 96.29 دولار ويرجع هذا لعدة أسباب منها ارتفاع النمو الاقتصادي لبعض الدول كالصين، الزيادة في الطلب على النفط كذلك توحيد جهود دول أعضاء الأوبك.

- إلا أن في أواخر سنة 2014 وأوائل سنة 2015 انهارت أسعار النفط انهيارا تاما لتصل إلى 51.81 دولار ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الأمريكي بالإضافة إلى إصرار المملكة العربية السعودية على الاحتفاظ بحصتها في السوق وانخفاض الطلب في آسيا على النفط.

- تواصل انهيار أسعار النفط سنة 2016 ليصل إلى 44.28 دولار وذلك بسبب الفائض النفطي الموجود في جميع المراكز النفطية من المخزون التجاري الاستراتيجي، إضافة إلى استمرار الدول المنتجة للنفط في مواصلة زيادة إنتاجها. و بعد أن تناولنا معظم الأزمات التي تسببت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تذبذب أسعار النفط عالميا سنحاول من خلال العنصر الموالي دراسة اثر هذه التذبذبات على توجهات السياسة المالية للجزائر خلال نفس الفترة .

2. أدوات السياسة المالية في الجزائر أمام تغيرات أسعار النفط العالمية خلال الفترة

1990-2016:

تمثل النفقات العامة و الإيرادات العامة للدولة و الموازنة العامة أدوات السياسة المالية التي من خلالها تحقق الأهداف الاقتصادية الكلية ذات الأبعاد المالية و الاجتماعية و

الاقتصادية وقد خصص هذا العنصر لتحليل انعكاس تقلبات أسعار النفط على النفقات والإيرادات العامة والموازنة العامة.

جدول 1: انعكاس أسعار النفط على النفقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال

الفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة (مليار دج)	الإيرادات العامة (مليار دج)	رصيد الموازنة العامة (مليار دج)	أسعار النفط (دولار أمريكي)
2000	1178.1	1578.1	400 +	27.6
2001	1321	1489.9	168.9 +	23.16
2002	1550.6	1603	52.4+	24.36
2003	1690.2	2022.9	332.7 +	28.10
2004	1891.8	2223.2	331.4 +	36.05
2005	2052	3076.9	1024.9 +	50.64
2006	2453	3639.5	1186.5+	61.08
2007	3108.5	3687.8	579.3 +	69.08
2008	4175.7	5111	935.3	94.45
2009	4246.3	3676	570.3 -	61.06
2010	4512.8	4379.6	133.2 -	77.45
2011	5731.4	5703.4	28 -	107.46
2012	7058.2	6339.3	718.9 -	109.45
2013	6879.8	5940.9	938.9 -	105.87
2014	6995.7	5738.4	1257.3 -	96.29
2015	7656.3	5103.1	2553.2 -	51.81
2016	7303.8	4747.4	2556.4 -	44.28

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

- قوانين المالية وتقارير بنك الجزائر .

يؤكد هذا الجدول ارتباط تغير الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر بتغير أسعار النفط، فكلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية إلا وصاحبها ارتفاع موازي في حصيللة الإيرادات والنفقات العامة، حيث نميز بين ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (2000-2008): أدى تحسين في الوضعية المالية للجزائر في بداية سنة 2000، نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط، إلى تحول جذري في السياسة المالية عامة وسياسة الإنفاق خاصة، حيث اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية، قصد الخروج من التبعات الخاصة للإصلاحات الاقتصادية، ونظرا لارتفاع أسعار النفط سنة 2000 التي قدرت بـ 27.6 دولار للبرميل قررت الجزائر إطلاق برامج اقتصادية لانتعاش الاقتصاد الوطني الذي كان يعاني من ركود، من خلال بعث برامج إنفاقية.

حيث وصل بذلك ارتفاع حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث قدرت قيمة الإيرادات العامة 1578.1 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 5111 مليار دج سنة 2008 في حين بلغت قيمة النفقات العامة 1178.1 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 4175.7 مليار دج سنة 2008 وهذه الزيادة المعتمدة في النفقات كانت نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2009)، حيث ركزت الجزائر على استثمار العائدات البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

المرحلة الثانية (2009-2013): أهم ما ميّز هذه الفترة عودة ارتفاع الإيرادات العامة وسعر النفط بعد الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في السوق الدولية نتيجة الأزمة العالمية سنة 2008 حيث ارتفعت الإيرادات العامة بقيمة 4379.6 مليار دج مقارنة بسنة 2009 التي بلغت 3676 مليار دولار، على خلاف النفقات العامة التي لم تتأثر بتقلبات أسعار النفط مواصلة الارتفاع حيث قدرت قيمتها بـ 5731.4، 7058.2، 6879.8 مليار دج سنة 2011، 2012، 2013 على التوالي وذلك راجع إلى المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014) الذي ركز بنسبة كبيرة على تنمية المورد البشري و تحسينه.

بالإضافة إلى ارتفاع نفقات التسيير بسبب ارتفاع الأجور والرواتب نتيجة الاحتجاجات والإضرابات التي قامت بها مختلف النقابات العمالية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع النفقات العامة.

الفترة الثالثة (2014-2016): تميّزت هذه الفترة بعودة تبنّي سياسة النقشف المالي التي كانت عليه في فترة التسعينات. وحسب الجدول السابق نلاحظ انخفاض كبير في أسعار النفط حيث انخفض البرميل الجزائري سنة 2015 حوالي 44 دولار مقارنة بالمعدل المسجل في سنة 2014، في نهاية ديسمبر 2016 بلغت النفقات العامة في قانون المالية 2016 بـ 7303.8 مليار دينار وهو مستوى أدنى بقليل من المستوى المسجل السنة السابقة وهو ما يبين بان الحكومة اتّجّهت إلى إلغاء وتوقيف العديد من المشاريع المسطرة. مع انخفاض الإيرادات العامة، التي تأثرت هي الأخرى من جراء انهيار أسعار النفط. علما أن الإيرادات في قانون المالية 2016 قدرت بـ 4747.3 مليار دج أي ما يعادل 44.43 مليار دولار. ولكن السنة الحالية سجلت انخفاضا أكبر للإيرادات، وهو ما ينعكس سلبا على قدرات البلاد المالية ويفسر لجوء الدولة إلى تسقيف الميزانية على المدى المتوسط لسنوات 2017 و 2018 و 2019، حيث يمنع تجاوز النفقات العامة للدولة سقف 6800 مليار دج، أي لا يتجاوز نفقات الدولة الكلية عتبة 62 مليار دولار، وهو ما يبين حدّة الأزمة التي تعاني منها البلاد والتوجّه إلى ترشيد النفقات (ب.حكيم، 2016).

كما يمكّننا الجدول السابق كذلك من قراءة رصيد الموازنة العامة للدولة لفترة الدراسة 2000-2016 حيث يمكن تقسيم الفترة حسب إشارة الرصيد إلى فترتين على النحو التالي:

- **الفترة الأولى: 2000-2008م** خلال هذه الفترة نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة عرف فائضا خلال سنوات هذه الفترة بحيث بلغ فائض سنة 2000

قدره 400 مليار دج وبلغ أقصاه سنة 2006م ليبلغ قيمة 1186.5 مليار دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

■ **الفترة الثانية: 2009-2016م** خلال هذه الفترة نلاحظ أن هناك عجز مستمر، حيث بلغ 570.3 مليار دج سنة 2009 و 2556.4 مليار دج سنة 2016 نتيجة انخفاض أسعار النفط، حيث انعكست آثار الصدمة الخارجية على المالية العامة، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية الأمر الذي زاد من اتساع عجز الميزانية.

1.2. علاقة الجباية البترولية بالنفقات العامة:

في المالية العامة النفقات التي تصرفها الدولة تغطيها إيرادات تحصل عليها، وتختلف هذه الإيرادات من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها، و الدولة الجزائرية تأتي بالنسبة الأكبر من إيراداتها من الجباية البترولية التي قد توافق 60%. مما يدفع إلى البحث عن علاقة بين هذه الأخيرة والنفقات العامة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 2: نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-

2016 الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة	الجبائية البترولية	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة %
2000	1178.1	1113.2	94.49
2001	1321	1001.4	75.80
2002	1550.6	1007.9	65
2003	1690.2	1350	79.87
2004	1891.8	1570	82.98
2005	2052	1352.7	65.92

73.33	1799	2453	2006
89.97	2796.8	3108.5	2007
97.91	4088.6	4175.7	2008
56.81	2412.8	4246.3	2009
64.37	2905	4512.8	2010
69.43	3979.7	5731.4	2011
59.39	4192	7058.2	2012
63.94	4399	6879.8	2013
48.43	3388.4	6995.7	2014
29.69	2273.5	7656.3	2015
24.71	1805.4	7303.8	2016

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

- قوانين المالية وتقرير بنك الجزائر .

- مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة

المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة أبريل 2017، ص 11-12

http://www.bank-op.algeria.dz/html/12communicat_mo3.htm -

من خلال قراءة الجدول السابق نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة نسبة معتبرة جدا 65% كون الجباية البترولية تعتبر أهم مصدر تمويل للنفقات العامة في الجزائر، حيث بلغت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة سنة 2000 و2016 ما نسبته 94.49 % و 24.71% على التوالي. فيما عرفت النفقات العامة تزايداً مستمراً ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة ابتداء من سنة 1999 وهو الذي يمكن أن يفسر لنا هذا الارتفاع في النفقات.

2.2. تطور حصة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية :

يمكننا إبراز أهمية الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية، ونوضح الدور الفعال الذي تلعبه هذه الجباية من خلال مداخيلها و التي تعتبر مصدر أساسي لتمويل من خلال الجدول التالي الذي يوضح الجباية البترولية والعادية ونسبة مساهمتهما في الميزانية.

جدول 3: تطور نسبة الجباية البترولية والجباية العادية في الإيرادات العامة للميزانية للفترة 2000-2016. الوحدة: مليار دج

السنة	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	نسبة الجبائية البترولية في الإيرادات العامة %
2000	1113.2	349.5	70.54
2001	1001.4	398.2	67.21
2002	1007.9	482.9	62.87
2003	1350	524.9	66.73
2004	1570	580.4	70.92
2005	1352.7	640.4	43.96
2006	1799	720.8	49.43
2007	2796.8	766.7	75.84
2008	4088.6	965.2	79.99
2009	2412.8	1146.6	65.63
2010	2905	1298.0	66.33
2011	3979.7	1448.9	69.77
2012	4192	1863	66.12
2013	4399	1972	64.04
2014	3388.4	2079.1	59.04
2015	2273.5	2603.9	44.55
2016	1805.4	2825	38.02

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات تابع للجمارك ONS

- قوانين المالية.

- وتقرير بنك الجزائر .

من خلال الجدول نلاحظ أن الجباية البترولية تمثل نسبة عالية في الإيرادات العامة حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 67% و 86% خلال الفترة 2000-2016 نستطيع القول من خلال الجدول 03 أن الجباية البترولية تميّزت بارتفاع مداخلها وثباتها نوعا ما بسبب انتعاش السوق النفطية وارتفاع أسعار النفط، حيث بلغت ما قيمته 1001.4 مليار دج سنة 2001، ووصلت إلى 1350 مليار دج في 2003، و 1799 مليار دج سنة 2006 وهذا راجع إلى التطور الحاصل في قطاع المحروقات والتقدم الطارئ في السياسة المنتهجة والتي تهدف إلى تعزيز دور الشراكة مع المستثمر الأجنبي، وكذا تبني سوناطراك للتقنيات الحديثة المسيرة للتقدم التقني في هذا المجال، فلقد بلغت الجباية البترولية قيمة 2796.8 مليار دج سنة 2007، ما نسبته 75.84% من الإيرادات العامة.

وفي سنة 2008 ارتفعت الجباية البترولية ارتفاعا غير مسبوق حيث وصلت إلى حوالي 4088.6 مليار دج وهو ما يمثل 80% من الإيرادات العامة، ولكن سرعان ما انخفضت بعدها سنة 2009-2010-2011 بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية، لكن عاودت الارتفاع سنة 2012-2013 حيث بلغت 4399-4192 مليار دج على التوالي ومتوسط نسبة 71% من الإيرادات العامة. والملاحظ أن الجباية العادية رغم ارتفاعها المستمر منذ سنة 2000، بلغت 1972 مليار دج سنة 2013 أي أن مساهمتها في إيرادات العامة بقيت متواضعة.

تراجعت قيمة الجباية البترولية في سنة 2014 حيث بلغت 3388.4 مليار دج مقارنة بالسنة السابقة 2013 التي بلغت 4399 مليار دج ونسبة انخفاض قدرها 15%.

كما وضّحت الأرقام أن الجباية البترولية انتقلت من 2273.5 مليار دج في 2015 إلى 1805.4 مليار دج سنة 2016 أي انخفاض قدره 468.1 مليار دج وهو ما كان منتظرا بالنظر إلى تراجع في أسعار النفط الذي تواصل منذ سنة 2014.

3. مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري أمام توجهات السياسة المالية:

من خلال هذا العنصر تحاول الدراسة إسقاط مؤشرات الأداء الاقتصادي على مربع كالدور لفترتين مهمتين في الاقتصاد الجزائري، تميّزت الفترة الأولى بالسياسة المالية التوسعية والثانية ذات طابع مالي انكماش. والحكم على الأداء الاقتصادي للجزائر في الفترة 2000-2016 من خلال ملاحظة انحرافات شكل المربع السحري لنيكولاس كالدور.

1.3. تعريف مربع كالدور: هو رسم تخطيطي يمكن من تفقّد أداء اقتصاد معين عبر

أربعة مؤشرات، فحسب نيكولاس كالدور يمكن اعتبار أيّ سياسة اقتصادية فعّالة إذا استطاعت تحقيق أربعة أهداف و المتمثلة في الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية وأركانها: نمو الناتج القومي، تخفيض معدلات البطالة، التحكم في مستوى التضخم، والتحكم في التوازن الخارجي.

اكتشف هذا المربع السحري من قبل الاقتصادي البريطاني نيكولاس كالدور (1908-1986)، وهو أحد أبرز منظّري المدرسة الكينزية في علم الاقتصاد (PF, 2009)، فقد كان مناقضا فكريا دائما لأفكار المدرسة النيوكلاسيكية و أنصار المذهب النقدي الذين ساروا على نهجهم، فكان يحاول إثبات المغالطات التي انطوت عليها النظريات التي روّجت لهذه النماذج.

و القاعدة حسب مربع كالدور تقول أنّ الاقتصاد المدروس يحسّن مؤشراته كلما اقتربت من أضلع المربع، أي نسب البطالة و التضخم ضئيلة، و متانة نمو الاقتصاد، وفائض ميزان المعاملات الخارجية.

فلما تتّجه رؤوس أضرع المربّع السحري في اتجاه جنوبي-شرقي فإنّ السياسة الاقتصادية المتّبعة هي سياسة اقتصادية انكماشية تمّ التركيز فيها على الحدّ من التضخم و تخفيض العجز في التوازن الخارجي.

و العكس لما يتّبع البلد سياسة اقتصادية تحفيزية فإنّ رؤوس أضرع المربّع السحري تأخذ اتجاه شمال-غربي بسبب الاهتمام بمكافحة البطالة من خلال تحفيز النمو .
سمّي هذا المربّع بالسّحري لأنّه حسب كالدور من المستحيل تحقّق هذه الأهداف الأربعة بذات الوقت.

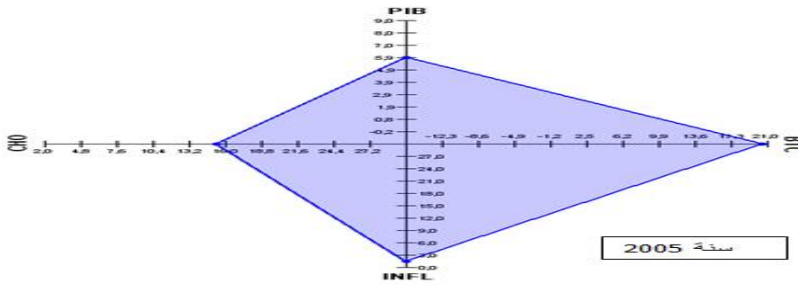
فانطلاقاً من مربّع كالدور السحري يمكن استخراج علاقتين من أهم العلاقات الماكرو اقتصادية وهي: (LARUE, 2013)

- العلاقة بين التضخّم والبطالة (منحنى فيليبس) : إذا كان معدّل البطالة منخفض يرتفع معدّل التضخّم، و العكس.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة: حيث كلما يرتفع معدّل النمو ينخفض معدّل البطالة.

▪ 2.3. تحليل مربّع كالدور للفترة 2000-2005

باستعمال معطيات سنة 2005 (معدّل النمو، معدّل التضخم، معدّل البطالة، رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج القومي) تمّ إنشاء مربّع كالدور الخاص بهذه السنة، إذ تعبّر هذه السنة عن نتائج نهاية فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حيث تحولت السياسة المالية من سياسة نقشفية انكماشية إلى سياسة توسعية مالية تهدف إلى تحفيز النمو وخلق مناصب شغل تساهم في رفع الناتج القومي والمحافظة على الاستقرار الخارجي.

شكل 3: مربع كالدور لسنة 2005



المصدر: من إعداد الباحثة:

avec l'aide de: Générateur de carrés magiques de Nicholas kaldor(1908-1986) sous le lien: <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre.html>

الرسم يوضّح ويعبر أكثر على درجة نجاح البرنامج في تحقيق الأهداف المسطرة، فالواضح من اتّساع مساحة المربع في كل الجهات أنّ المؤشرات الاقتصادية الكلية قد تحسّنت وهذا تزامن مع ارتفاع العوائد النفطية.

والملاحظ أنّ أفضل تطور تحقق كان في التوازن الخارجي حيث حقق رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج القومي فائضا بمعدل 20.52% سنة 2005 بعد أن استقرّ سنتي 2003-2004 في حدود 13% .

- بينما حقّقت معدلات النمو ارتفاعا منذ سنة 2001 حيث بلغت أقصاها سنة 2003 بقيمة 6.9% واستقرّت في حدود 5% سنتي 2004 و 2005.

- و تم المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار في حدود 3% كمتوسط للفترة 2001-2005 بينما سجّل تحسّنا سنة 2005 أي ما قيمته 1.6% بعد أن ارتفع سنة 2001 إلى 4.2% .

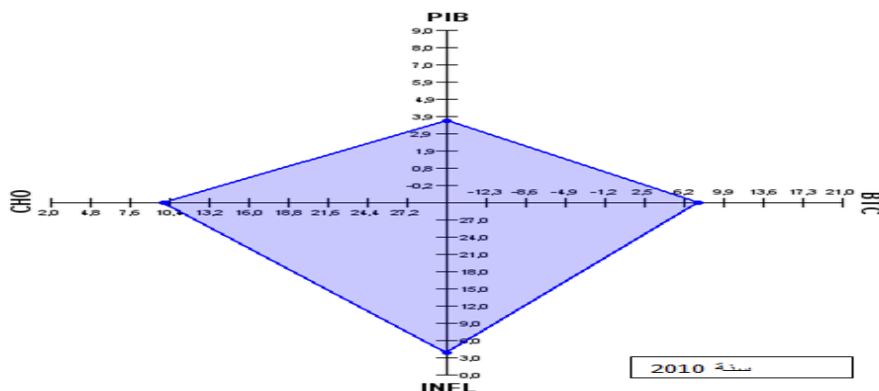
- أما فيما يخص معدلات البطالة التي حققت انخفاضا خلال الفترة و منذ سنة 2001 أين بلغ المعدل 27.3% و استمرت في الانخفاض حتى وصلت سنة 2005 ما قيمته 15.2% ، و هذا تزامن مع بدء فترة عقود ما قبل التشغيل.

فقد كان البرنامج يستهدف التخفيف من حدة البطالة فهذه الفترة تعدّ بمثابة المرحلة الثانية لجهاز الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة والذي تم إطلاقه بالاعتماد على القرض الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير للتنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نمو من أجل خلق عدد هام من مناصب الشغل المؤقتة، وذلك في سياق تخفيف حدة آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة.

3.3. تحليل مربع كالدور للفترة 2006-2010

من خلال الشكل الموالي تحاول الدراسة الحكم على الأداء الاقتصادي خلال الفترة الثانية من تطبيق البرامج التوسعية.

شكل 4: مربع كالدور لسنة 2010



المصدر: من إعداد الباحثة:

avec l'aide de: Générateur de carrés magiques de Nicholas kaldor(1908-1986) sous le lien: <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre.html>

يبين الشكل اتساع المربع في جهة واحدة و هي الجهة الغربية بينما لم يبتعد كثيرا عن المربع السابق رغم تراجع كل المؤشرات الكلية الممثلة لرؤوس أضلع المربع في الجهات المتبقية.

- إذ نلاحظ تحسن في مؤشر البطالة حيث استمرت معدلاتها في الانخفاض منذ البرنامج السابق حيث وصلت معدل 9.9% سنة 2010 وكمتوسط للفترة 2005-2009 شكّل معدل البطالة 12.5% وما يبرّر هذا التحسن كون هذه الفترة تتدرج في إطار دعم برامج الاستثمارات العمومية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع بالغ الأهمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، مما شكّل الأثر الهام على تخفيض معدلات البطالة على مدى الفترة المشار إليها، من خلال استحداث عدد هام من مناصب الشغل.

- أما معدلات النمو فقد تراجعت حيث بلغت 3.4% سنة 2010 بعد وصولها 5.1% سنة 2005 فرغم تذبذب معدلات النمو في الفترة 2006-2009 إلا أن متوسط معدل النمو للفترة ضعيف جدا مقارنة بالفترة السابقة للإنعاش الاقتصادي حيث بلغ نسبة 2.3%.

- هناك ارتفاع كذلك في معدلات التضخم منذ سنة 2006 فقد وصل معدل التضخم إلى 3.9% مقابل 1.6% في نهاية الفترة السابقة، وبلغ في متوسط الفترة 2006-2009 ما قيمته 4.15%. وبالرغم من هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلا أنه ليس سيئا. فالتضخم ينجم عن الزيادة في الإنفاق.

- أما رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج القومي فقد تراجع في الشكل حيث وصل سنة 2010 معدل 7.53% رغم أنه تحسن منذ سنة 2006 أين بلغ 24.73%

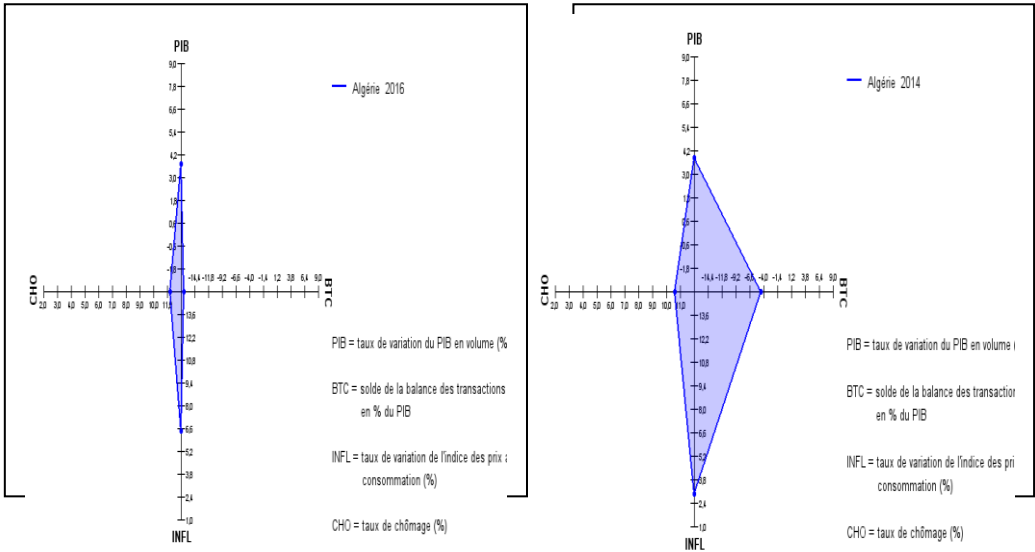
مقابل 20.5% سنة 2005 ثم بدأ يتراجع حتى وصل أدنى مستوى له سنة 2009 بمعدل 0.29% وهذا جزاء الأزمة المالية لسنة 2008 وانخفاض أسعار البترول. ورغم الأزمة المالية لسنة 2008 إلا أن النفقات العامة واصلت الارتفاع غير متأثرة بتقلبات أسعار النفط حيث قدرّت قيمتها 6879.8 مليار دج سنة 2013 و هذا راجع إلى المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014.

❖ إن اتّساع مساحة المربع في كل الجهات خلال الفترة 2000-2013 يدل على أنّ المؤشرات الاقتصادية الكلية قد تحسّنت تزامنا مع ارتفاع في أسعار النفط في السوق الدولية، وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، مما ساعد على تغيير اتجاه السياسة المالية على ما كانت عليه في التسعينات _حيث تميّزت الفترة بسياسة مالية توسعية تجسّدت في انجاز المشاريع التنموية الضخمة مستهدفة بذلك رفع معدلات النمو وتقليص معدلات البطالة والمحافظة على استقرار معدلات التضخم والتوازن الخارجي.

4. الأداء الاقتصادي في الفترة 2014-2016:

ما ميّز هذه الفترة هو العودة إلى السياسة الانكماشية التي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، على إثر هبوط أسعار المحروقات فقدت الجزائر 5.6 مليارات دولار من عائداتها البترولية بين سنتي 2015 و 2016، بنسبة انخفاض بلغت 17.12%، ومن أجل تعويض هذا الانخفاض لجأت الحكومة إلى احتياطاتها النقدية الأجنبية، التي انخفضت بشكل حاد من 192 مليار دولار سنة 2014 إلى 108 مليار دولار حالياً، علاوة على صعود أثمان المواد الاستهلاكية في الأسواق وزيادة تسعيرة الماء والكهرباء.

شكل 5: مربع كالدور لسنتي 2014 و 2016



avec l'aide de: Générateur de carrés magiques de Nicholas kaldor(1908-1986) sous le lien: <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre.html>

ما يميز المربع في هذه الفترة هو التراجع المتواصل و الانكماش في مساحته خاصة في سنة 2016 فعلى الرغم من كل التدابير التقشفية التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية كرفع أسعار البنزين بنسبة 36% وزيادة الضرائب على الكهرباء وملكية السيارات، مع خفض الإنفاق العمومي بنسبة 9%، إلا أنها حققت نسبة نمو 3,8% كمتوسط للفترة 2014-2016 هذا ما يقابله زيادة في إنتاج المواد الهيدروكربونية بنسبة 3.2%.

- لكن تداعيات نزول الأسعار و انتهاج السياسة الانكماشية كانت واضحة على مستوى التضخم، إذ ارتفع إلى 6.4% عام 2016، بعد أن بلغ نسبة 2.9% سنة 2014 و 4.8% سنة 2015.

- وارتفع معدل البطالة إلى ما فوق 10%، بحيث تغطي 29.9% من الشباب و 16.6% من النساء، حيث وصل معدل البطالة سنة 2016 ما نسبته 11.2% .

- أما رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج القومي فقد سجّل عجزاً مستمراً منذ سنة 2014 حيث بلغ ما قيمته -4.4 % كنسبة من الناتج القومي، ووصل إلى نسبة -16.4 % سنة 2016.

من خلال تحليل مربعات كالدور للفترات التوسعية و الفترات التشفية للسياسة المالية الجزائرية و من خلال تحليل ارتباط الإيرادات و النفقات العامة بالجباية النفطية و تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية يمكن القول أن توجه السياسة المالية للجزائر يفرضه سعر النفط في السوق الدولية ، و كذلك الحال بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية هي الأخرى تتأثر بتدهور أسعار النفط في السوق الدولية فمذ بدء السياسة المالية التشفية تبدأ معدلات التضخم و البطالة في الارتفاع .

فقد تمايزت أدوات السياسة المالية بين رفع الإنفاق الحكومي لما كانت أسعار البترول مرتفعة وبين خفضه واللجوء إلى رفع الضرائب المختلفة من أجل الحصول على إيرادات جديدة خارج الإيرادات النفطية. فمن أجل العودة للتوازن المالي في الجزائر لجأت السلطات إلى خفض ميزانية التسيير لتبلغ 4584 مليار دينار سنة 2018 مقابل 4591 مليار دينار سنة 2017، كما تقرر في قانون المالية بعث المشاريع المجمدة في قطاعات التربية والصحة والموارد المائية و بذل جهد أكبر نحو التنمية المحلية ما نجم عنه ارتفاع في ميزانية التجهيز المقترحة لسنة 2018، كما تحمل هذه الميزانية على عاتقها كذلك تسديد الديون حيث تخصص ما قيمته 400 مليار دينار جزائري لتسديد ديون المؤسسات المحلية و الأجنبية. كما تضمن القانون إجراءات جبائية جديدة. فالمعزى من كل هذا هو أنّ الاقتصاد الجزائري بهذه الإجراءات و القوانين التي لا تستهدف النمو على المدى البعيد لا يمكن أن يقدم مؤشرات اقتصادية مستقرة ، فالعبء الأول الذي يجب التخلص منه هو التبعية الربعية و ليس العجز المالي حتى يكون للسياسة المالية دور في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

فمن الضروري إعادة توجيه أهم أداة في السياسة المالية و هو الإنفاق العام إذ يجب التوجّه نحو قطاعات جديدة و تجدر بنا الإشارة إلى إنّ هدف التنويع الاقتصادي ليس وليد الساعة فالجزائر تسعى وراء هذا الهدف منذ أزمة 1986 لكن كان من الضروري تهيئة و توفير الظروف التي تتناسب العمليات الاستثمارية في شتّى القطاعات. لهذا ركّزت المخططات الإنمائية على ترقية البنى التحتية و توفير المناخ المناسب منذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 ، إلى أن تمحور التخطيط حول الاستثمار في القطاعات التي ترفع من مؤشرات التنمية المستدامة للجزائر و أبرز هذه القطاعات هي قطاعات الاقتصاد الأخضر، التي تمّ التركيز عليها من خلال المخطط الخماسي للسنوات 2015-2019 .

حيث يمكن للاقتصاد الأخضر تحقيق النمو والتوظيف مثل الاقتصاد البني، ولكنه يحقق مالا يحقّقه الاقتصاد البني من اهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية. يتجسّد هذا القطاع في عدة قطاعات مهمّة نذكر منها تسع قطاعات حيوية يمكن أن تساهم في تحسين الرفاهية و العدالة الاجتماعية مع الحدّ من المخاطر البيئية و نقص الموارد: الفعالية الطاقوية، النقل المستدام، البناء المستدام، تدبير المياه والصيد البحري، الغابات، الصناعة¹، الفلاحة المستدامة، تدبير النفايات، السياحة المستدامة.

➤ التوصيات:

- أمام التقلّبات التي تؤثر على صادرات المحروقات، يتعيّن على الجزائر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المستدامة المحدثة للثروة ومناصب الشغل.
- إنّ الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر تتجسّد في المدى المتوسط والطويل، فكلّ الرهانات والتحديات التي جاءت في مخطط توظيف النمو تظهر نتائجها في السنوات 2020-2030 و 2050 كأقصى تقدير لهذا يتعيّن على السلطات الإسراع في

¹ : هنا نتحدّث عن ضرورة اللجوء إلى التقنيات النظيفة والبحث عن الطرق التي تسمح بتحسين الأداء البيئي والأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية.

تطبيق المشاريع التي لم تبدأ بعد كما يتعين عليها الرقابة الصارمة لسيرورة انجاز المشاريع المسطرة. لذلك يتعين تعزيز التدابير الخاصة بالتنبّع والتقييم خاصة من خلال إعداد مؤشرات الاقتصاد الأخضر.

– إن التبعية الاقتصادية لسلعة لا تحتكرها ولا تتحكم الدولة في أسعارها، يجعل الاقتصاد عرضة للأزمات من حين إلى آخر، فالمفروض أن تستثمر الجزائر في القطاعات التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة غير مستغلّة، وأهم هذه القطاعات قطاعي الفلاحة وقطاع السياحة خصوصا أن الجزائر تتوفر على أكبر المساحات في العالم وتتوفر على مساحة واسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، كما تتوفر على مناطق سياحية أكثر من رائعة خاصة في الصحراء الجزائرية والمناطق الساحلية، لكنها للأسف غير مستغلّة.

– إن عملية ترشيد الإنفاق لا تعني بالضرورة تخفيضه، ولكن تعني الحصول على أكبر إنتاجية ممكنة بأقل قدر من الإنفاق. وهذا ما يساهم في تجنّب حدوث العجز المستمر في الموازنة العامة، أو معالجته في حالة حدوثه، ومن بين أهم المبادئ لترشيد الإنفاق العام هو تحديد الحجم الأمثل للإنفاق مع ربط هذا الإنفاق بالمصلحة العامة.

– على الدولة أن تدرج ضمن انشغالاتها ضرورة الاعتماد على عائدات دائمة ومستقرة وليس على عائدات غير مستقرة ومرتبطة بعوامل خارجية منها سعر البرميل الخام والطلب على النفط، إضافة إلى الظروف المناخية، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية. وذلك عن طريق نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع ومحاربة الغش والتهرب الضريبي على كل الأفراد المكلفين، ومن أجل التخفيف من التهرب الضريبي يجب إعادة الثقة بين الدولة و المكلفين، فإذا كانت العلاقة تضامنية حيث يقوم الأفراد بدفع الضريبة وهم يعلمون أنها ستوجّه لتغطية الحاجات العامة (مستشفيات، طرق، مرافق....) سيقبل التهرب الضريبي وهذا ما نلاحظه في الدول المتقدمة

على عكس الدول النامية أين تكون العلاقة تصادمية عدوانية بسبب انعدام الثقة بين الدولة والمكّلف وهو ما يشجعه على التهرب الضريبي.

— ضرورة مراعاة الآثار الاجتماعية غير المرغوبة، والتي تتجم عن تطبيق سياسات الإصلاح المالي وخاصة البطالة لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية.

قائمة المراجع:

كتب:

1. محرز محمد عباس (2015)، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة.
2. ناصر مراد (2004)، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، منشورات البغدادي، الجزائر، 2004. الجزائر: منشورات البغدادي.

مقالات:

- مسعي محمد (2012)، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على التنمية. ورقلة، مجلة الباحث/العدد العاشر، ورقلة/الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

مذكرات:

1. إدريس أميرة (2016)، تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2016). أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص نقود مالية و بنوك، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد،

الجزائر، ص 163

2. زغي نبيل (2012)، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع

المحروقات في الاقتصاد الجزائري. سطيف، الجزائر. ص 23-24

المراجع باللغة الأجنبية:

Articles:

Charles LARUE 27 mai, 2013 : *(Charles LARUE qu'est ce que le carré magique de Kaldor ?* économie, notion, ressources, article

publié le :27mai2013,sous le site les yeux du
monte.fr/ressources/qu'est ce que le carré magic/, consulté le:
20novembre2017

Charles LAURUE 23 .mai, 2013 .(qu'est ce que le carré
magique,economie,notion,ressources,de kaldo, publié sous le site: les
yeux du monde: les yeux du monde.fr/ressources/qu'est ce que le
carré magic/, consulté le 10novembre2017

PF .(2009) . l'entreprise et la conjoncture économique
générale.consulté en: novembre, 2017sous le lien: www.pf
info/opale/prod/co/module.le cour01.html.: www.pf
info/opale/prod/co/module.le cour01.html.p-6-

ب.حكيم. (3 سبتمبر، 2016). قانون المالية 2017،تسقيف نفقات الميزانية عند

6800دينار الى غاية 2019. تاريخ الاسترداد 20 نوفمبر، 2017، متاح على الموقع:

<http://www.eco-algeria.com/blogs/salimred>

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول
1	انعكاس أسعار النفط على النفقات والإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000-2016
2	تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2016
3	تطور نسبة الجباية البترولية و الجباية العادية في الإيرادات العامة للميزانية للفترة 2000-2016

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل
1	التطور التاريخي لأسعار النفط (2000-2008)
2	تطور سعر النفط للفترة 2009-2016
3	مربع كالدور لسنة 2005
4	مربع كالدور لسنة 2010
5	مربع كالدور لسنتي 2014 و 2016